الدولة المدنية بين الفكر السياسي الإسلامي والغربي
(دراسة مقارنة)

إعـــــداد

أ/ زياد حمد خنجر ابو حجيله
باحث دكتوراه /جامعة مؤتة
كلية العلوم الاجتماعية

أ.د/ وليد عبدالهادي العويمر
أستاذ بجامعة مؤتة
كلية العلوم الاجتماعية

الدولة المدنية بين الفكر السياسي الإسلامي والغربي
(دراسة مقارنة)

أ/ زياد حمد خنجر ابو حجيله و أ.د/ وليد عبدالهادي العويمر *

مستلخص البحث:

هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن أوجه الشبه والاختلافات بين الفكرين الإسلامي والغربي حول الدولة المدنية، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهجين الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وبناء على ذلك تم تقسيم الدراسة إلى تمهيد ومبحثين، حيث تم استعراض مفهوم الدولة وأبرز نظرياتها، في حين ناقش المبحث الأول مقومات الدولة في الفكرين السياسي الإسلامي والغربي، أما المبحث الثاني فتناول مفهوم الدولة المدنية ومقوماتها في العصر الحديث.

وقد أظهرت النتائج أن هناك أوجه للتشابه بين الفكرين الإسلامي والغربي حول الدولة المدنية يتمثل بالمواطنة، وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات العامة، الا أن هناك بعض أوجه الاختلاف بين الفكرين تتمثل بفصل الدين عن الدولة في الفكر الغربي، في حين ان الدولة المدنية في الإسلام مرجعتيها الشريعة الإسلامية. وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول الدولة المدنية في الفكر الإسلامي للوصول إلى نموذج متميز في شكله ومقوماته يعكس الهوية الإسلامية بعيدا عن طروحات الغرب.

الكلمات المفتاحية: الدولة، الدولة المدنية، الفكر الإسلامي، الفكر الغربي.

* أ/ **زياد حمد خنجر ابو حجيله:** باحث دكتوراه /جامعة مؤتة /كلية العلوم الاجتماعية
أ.د/ **وليد عبدالهادي العويمر:** أستاذ بجامعة مؤتة كلية العلوم الاجتماعية.

Abstract:

This study aimed to reveal the similarities and differences between Islamic and Western thought on the civil state. To achieve the study's objective, the descriptive analytical and comparative approaches were used. Accordingly, the study was divided into an introduction and two chapters, where the concept of the state and its most prominent theories were reviewed, while the first chapter discussed the components of the state in Islamic and Western political thought. The second chapter dealt with the concept of the civil state and its components in the modern era.

The results showed that there are similarities between Islamic and Western thought on the civil state represented by citizenship, the rule of law, and the protection of public rights and freedoms. However, there are some differences between the two thoughts represented by the separation of religion from the state in Western thought, while the civil state in Islam is based on Islamic law. In light of this, the study recommended the need to conduct more studies on the civil state in Islamic thought to reach a model that is distinct in its form and components that reflects the Islamic identity away from Western proposals.

Keywords: State, civil state, Islamic thought, Western thought.

:

المقدمة:

تطور مفهوم الدولة عبر التاريخ البشري وتعددت أشكال الدول، وشهدت صراعات بين مختلف القوى السياسية والدينية، واستمر الأمر إلى أن استقر شكل الدولة في العصر الحديث ضمن مجموعة من المقومات والعناصر الأساسية التي أصبحت محل بحث ونقاش بين مختلف أطياف الفكر الإنساني الحديث وبخاصة مصطلح الدولة المدنية.

اكتسب مصطلح الدولة المدنية أهمية كبرى بعد أحداث (الربيع العربي) ٢٠١١، حيث أن معظم النقاشات والحوارات التنظيرية أصبحت تتمحور حول الدولة أو بالأحرى حول مفهوم الدولة التي تتطلع إليها الشعوب العربية، وقد زادت الاشتباكات الحوارية حول مفهوم الدولة بين التيارات العلمانية من جهة وبين التيارات التي تنادي بفكرة الدولة الدينية من جهة أخرى، ونوع الدولة التي يؤسس لها من جديد، ووسط تلك الاشتباكات الحوارية والفكرية ظهرت دعوى الدولة المدنية بشكل واضح جدا كحالة استباقية تأسيسية وسط تخوف من أن الدولة العربية في طور التلاشي، الأمر الذي أعطى الاشتباكات الحوارية والفكرية دافع نحو الالتحام الفكري المباشر، مع التفاف هذا الالتحام الفكري حول مفهوم الدولة المدنية، التباسا، وغموضا شديداً، لدرجة أن هذا الالتباس والغموض توزع ما بين ومدني ومقدس، وتنديد وتأييد، حيث عاد هذا الالتحام الفكري بالشعوب العربية إلى عهد ما بعد الاستعمار، ومأزق الأمة العربية في مفهوم الدولة بحد ذاتها، وتنوعها (جمهوري، ملكي، يميني، يساري، ثوري، علماني، ديني) (التل، ١:٢٠٢١).

وما زال مفهوم الدولة المدنية غامضا بالنسبة للمجتمع العربي والإسلامي، ولكي نفهم موقف الإسلام من الدولة المدنية، يجب تحديد الدولة الدينية(الثيوقراطية)؛ فالدولة الدينية هي الدولة التي يحكم فيها شخص وأكثر أو مؤسسة معنية (الكنيسة في العصور الوسطى في أوروبا مثلا) باسم الله أو بتفويض من أو بشرع الله، وتفرض على رعاياه حق الطاعة والتقديس بأمر الله (حسنيوي، ٣:٢٠١٨).

ومن الملاحظ أن استقرار مفهوم الدولة المدنية على مواصفات كبرى ومحددة لم يكن سهلاً على مستوى تطور الفكر السياسي الغربي، بل تطلب الأمر مخاضا طويلا من البحث المنشود والمبتغى بما يرتقي إلى مستوى تمدين الحياة المجتمعية العامة. وقد كان لعصور هيمنة الكنيسة بأفكارها التسلطية التي وظفت فيها الدين أثر كبير في التأسيس لثورة فكرية نشرت تحرر

الإنسان وتسيس الأفكار والقطع مع كل فكر تسلطي، وهي ثورة فكرية نتيجة تراكم مراحل من التأسيس الفكري للهدف المنشود (الانصاري، ٢٠١٤: ١٠).

وحول مرجعية الدولة المدنية، فإن مرجعتيها الإنسان ذاته، ومن ثم فهي مناقضة لتدخل الدين في أي من شؤونها وقضاياها، أي تقوم بفصل الدولة عن الدين فهي بذلك مراوغة للدولة العلمانية، وهذا يتضح بجلاء عندما نجد كل الأطياف المعادية للإسلام على اختلافها وتنوعها تنادي بالدولة المدنية في مقابل دعوات الإسلاميين لتحكيم الشريعة لأن الدولة المدنية في مفهومها مناقضة للدولة الإسلامية التي لا يمثل الإنسان فيها أي مرجعية الشريعة، بل المرجعية فيها لكتاب الله تعالى وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم).

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في هناك خلط وتناقض وسوء فهم لدى كثير من المفكرين والباحثين حول المنطلقات الفكرية للدولة المدنية بين الفكر السياسي الإسلامي والغربي، وان هذه المنطلقات متعارضة متناقضة مع بعضها البعض مما يجعل من الصعوبة التوفيق بينهما.

تساؤلات الدراسة:

يتوقع من هذه الدراسة أن تُجيب عن سؤال رئيس وهو: **ما أوجه التشابه والتباين حول مفهوم الدولة المدنية لدى الفكر السياسي الإسلامي والغربي؟**

١–ما مفهوم الدولة وما هي أبرز نظرياتها؟

٢–ما مقومات الدولة في الفكرين السياسي الإسلامي والغربي؟

٣–ما مفهوم الدولة المدنية ومقوماتها في العصر الحديث؟

أهمية الدراسة:

١.**الأهمية العلمية:** تنطلق الأهمية العلمية النظرية للدراسة من خلال البحث والتطرق لمعلومات علمية حول مقومات الدولة المدنية في الفكر السياسي الغربي، من خلال استعراض أدلة شرعية من القران الكريم والسنة النبوية الشريفة تبين ماهية الدولة في الإسلام، بالإضافة لنصوص قانونية وأراء فكرية لمفكرين غربيين حول مقومات الدولة المدنية في الفكر السياسي الغربي.

٢. **الأهمية العملية:** تنطلق الأهمية العملية التطبيقية للدراسة من خلال النتائج والتوصيات التي ستتوصل اليها، والتي تأمل في حال الأخذ بها أن تدفع المشرعين وصناع القرار في الدول العربية والإسلامية والغربية لإقرار قوانين وتشريعات وسياسات وعمل شراكات تدعم التقارب بين الفكرين السياسيين الإسلامي والغربي.

أهداف الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من هدف رئيس وهو تزايد الدعوات الغربية للدول العربية والإسلامية بضرورة التحول الى الدولة المدنية وهذه الدعوات تتخذ شكل الضغوط أحيانا على الدول العربية بضرورة تحول هذه الدول عن النهج الإسلامي والفكر الإسلامي في الحكم والإدارة وامام هذه الهدف الرئيسي فإن هذه الدراسة تحاول تبحث في الأفكار الغربية وتستلهم منها بعض المبادئ المتعلقة بالدولة المدنية التي تطالب الدول الغربية بتطبيقها في الدول العربية والإسلامية بما لا يتعارض مع الفكر الإسلامي والشريعة الإسلامية، وينبثق عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

١- التعرف على مفهوم الدولة وأبرز نظرياتها.

٢- الكشف عن مقومات الدولة في الفكرين السياسي الإسلامي والغربي.

٣- التعرف على مفهوم الدولة المدنية ومقوماتها في العصر الحديث.

٤-الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين الفكرين الإسلامي والغربي حول الدولة المدنية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة في تناولها لموضوع **المدنية بين الفكر السياسي الإسلامي والغربي** على المناهج العلمية الآتية:

المنهج الوصفي التحليلي: يعد المنهج الوصفي اسلوبا **أو** نمطا يتم استخدامه لدراسة ووصف الظواهر والمشكلات العلمية، وهو وصف دقيق للوصول إلى التفسيرات المنطقية بهدف إتاحة الفرصة للباحث لوضع أطر محددة للمشكلة واستخلاص عدد من الأسباب التي أدت لحدوث الظاهرة(حفظي،٢٠١٤: ٤٧-٤٨).

آلية توظيف المنهج الوصفي التحليلي: يستخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف الواقع السياسي الإسلامي حول طبيعة الدولة المدنية في الفكرين السياسي الإسلامي والغربي، وأهم مقومات الدولة المدنية والممارسة السياسية العملية لفكرة الدولة المدنية.

–**المنهج المقارن:** يُعرف المنهج المقارن بأنه "عملية منظمة تهدف الى ابراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر التي تجري عليها المقارنة حيث تتطلب هذه المقارنة وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف مع ملاحظة أن منهجية المقارنة لا تتوقف عند حد التصنيف المبسط لأوجه الشبة والاختلاف بل تسعى لإعطاء دلالات لصور التشابه والاختلاف وارجاع تلك الظواهر الى العوامل المؤثرة فيها(شلبي،١٩٩٧: ٨٧).

آلية توظيف المنهج المقارن: لغايات الدراسة الحالية ويتم توظيف المنهج المقارن من خلال المقارنة في الدراسة الحالية حول فكرة الدولة المدنية بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين الفكرين حول موضوع الدولة المدنية.

مصطلحات الدراسة: تضمنت الدراسة الحالية المصطلحات الآتية:

الدولة المدنية:

–**التعريف الاصطلاحي:** المؤسسات التي تمثل الإنسان بمختلف أطيافه الفكرية والثقافية والأيدولوجية داخل محيط حر لا سيطرة فيه لفئة واحدة على بقية فئات المجتمع الأخرى، مهما اختلفت تلك الفئات في الفكر والثقافة والأيدولوجيا، أي إنها دولة مواطنة، وجاء في تعريف آخر أن الدولة المدنية هي (تنظيم المجتمع وحكمه بالتوافق بين أبنائه بعيداً عن أي سلطة أخرى سواء دينية أو غيرها، أي أن شرط العلمانية أساسي في تلك الدولة). ومز سمات الدولة المدنية (الدويك،٢٠١٦).

الدولة المدنية(إجرائيا) بأنها الدولة الديمقراطية التعددية القائمة على القانون والتشريع ويتساوى بين جميع الأفراد أمام القانون وفقاً لمبدأ المواطنة وتستند الى مجموعة من العلاقات قوامها التسامح وقبول الآخر، المساواة بالحقوق والواجبات، وتؤسس هذه القيم لمبدأ الاتفاق المستند إلى احترام القانون والى السلام والعيش المشترك ورفض العنف والى القيم الإنسانية العامة.

الفكر السياسي الإسلامي (نظريا): هو حصيلة التفكير والعقلاني للمسلمين في مسألتي السلطة والسياسة (الشرعية)والمؤسسات السياسية(جبرون،٢٠١٥ : ١٤-١٥).

الفكر السياسي الإسلامي (إجرائيا): يعرف الفكر السياسي الإسلامي اجرائيا بأنه: منظومة عقلية وسياسية متكاملة تضم الآراء والمبادئ والتراث الفكري والعلوم والثقافة والسياسة ذات المرجعية الإسلامية.

الفكر السياسي الغربي (اصطلاحيا): هو الفلسفات والنظريات السياسية الغربية التي تقوم موضوعاته على الحرية، والعدالة، والملكية، والحقوق، والقانون(Mcclland,2020 ; 43)

يعرف **الفكر السياسي الغربي (إجرائيا)** بأنه الفكر الذي يضم جملة من النظريات والأفكار التي يتم من خلالها تحديد سلوك الحكومات، وبشكل أحد المقومات المرتبطة بتنظيم حياة الناس في المجتمعات الغربية من خلال رسم الحدود والقوانين واللوائح التي تحول دون تعدي طرف على الآخر، ومن مؤشرات الفكر السياسي الغربي: الحرية، والعدالة، والاقتصاد الحر، والنظام الدستوري

الدراسات السابقة:

أُجريت العديد من الدراسات حول مفهوم الدولة المدنية خصائصها ومقوماتها، ومن تلك الدراسات:

- **دراسة(نبي،٢٠٢٣) بعنوان:**" **مفهوم الدولة المدنية" مقاربة نقدية**" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الدولة المدنيـة، والفضاء الإشكالي للمفهوم، ووضع الإنسان العالمي في هذه والدولة، ومفهوم مقوم السيادة في هذه الدولة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والنقدي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدولة المدنية أصبحت متطلبا عالميا وأن اطروحة الدولة المدنية التي رفع لواءها الإسلاميين المعاصرون كانت بمثابة عن اخفاق الخطاب السياسي الإسلامي أوصت الدراسة بضرورة اجراء مقارنات معمقة للكشف عن الهوة بين الدولة الإسلامية والدولة المدنية.

-**دراسة (محمد أمين، سعيد،٢٠٢٠) بعنوان :**" **بناء الدولة** المدنية " **دراسة في الاسس والمستلزمات**" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم كيفية بناء الدولة المدنية من حيث

الأسس والمستلزمات الرئيسة لها ومقوماتها في المجتمعات الغربية وأهم مرتكزاتها مثل الديموقراطية والمواطنة. استخدم الباحث المنهج التاريخي لتتبع جذور الدولة المدنية في الفكر الليبرالي لإعطاء تصور عن الدولة المدنية وبيان امتداداتها التاريخية. وكذلك استخدم الباحثان المنهج الوصفي. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الليبرالية ساهمت من خلال ايديولوجيتها المتمثلة بالحرية والفيديو العقلانية في بناء الدولة المدنية. أوصت الدراسة بتعميم نموذج الدولة المدنية الغربية وتطبيقه في البلدان العربية.

- **دراسة (الكسر، ٢٠٢٠) بعنوان:**" **الدولة الدينية والدولة المدنية في المفهوم الغربي والإسلامي**". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدولة الدينية كنظام سياسي، يمكن أن يحقق نوع من التوازنات المقاصد ومدى اسهام الشريعة الإسلامية وأحكامها في تكوين هذا المفهوم وغاياته، وما في تجربة الإسلام الحضارية والتاريخية من الغايات والمصالح نفسها. وللوصول إلى نتائج أكثر واقعية استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. خلص البحث إلى أن الدولة الإسلامية هي دولة مدنية بطبعها، إلا أن مرجعتيها الشريعة الإسلامية تقوم على أساس اختيار الحاكم من قبل الأمة وبالشروط التي اشترطها الفقهاء وترسيخ مبادئ الشورى والعدالة الاجتماعية، والتعددية السياسية، واستقلالية القضاء، والفصل بين السلطات. أوصت الدراسة بإجراء الدراسات حول موضوع الدولة الدينية لأهميته العلمية البحثية.

- **دراسة** (السعيدي،٢٠١٨) **بعنوان:**" **الدولة المدنية وموقف الإسلام منها** ". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الدولة المدنيـة وموقف الإسلام منها، وأهم مقومات هذه الدولة. استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة منها أن الدولة الإسلامية بمفهومها المستند على المصادر والمراجع الشرعية مع كثير مما تنطوي عليه فكرة الدولة المدنية من حيث العدل والحرية، والحقوق المدنية وعلاقة الحاكم بالحكومة. أوصت الدراسة البلدان العربية والإسلامية بتطبيق نموذج الدولة المدنية كما وردت في النصوص الشرعية الفقهية الإسلامية.

- ومن خلال العرض السابق لبعض الدراسات يظهران الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة بأنها ستتناول ماهية الدولة المدنية ومضمون كل دولة ومرتكزاتها ومقوماتها ونصوصها الشرعية التي يمكن الاعتماد عليها، وكذلك فإن هذه الدراسة دراسة جديدة لم يتم تناولها بالبحث والدراسة من قبل حيث أنها ستجمع بين مقومات الدولة المدنية والممارسة السياسية لهما على أرض الواقع.

تقسيم الدراسة:

التمهيد: مفهوم الدولة وأبرز نظرياتها

المبحث الأول: مقومات الدولة في الفكرين السياسي الإسلامي والغربي

المطلب الأول: مقومات الدولة في الفكر السياسي الإسلامي

المطلب الثاني: مقومات الدولة في الفكر السياسي الغربي

المبحث الثاني: مفهوم الدولة المدنية ومقوماتها في العصر الحديث

المطلب الأول: مفهوم الدولة المدنية في العصر الحديث

المطلب الثاني: مقومات الدولة المدنية في العصر الحديث

المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين الفكرين الإسلامي والغربي حول الدولة المدنية

الخاتمة (الاستنتاجات والتوصيات)

التمهيد: مفهوم الدولة وأبرز نظرياتها:

تطور مفهوم الدولة تبعا لتطور التجمعات الإنسانية ؛ أذ أن فكرة نشوء الدولة تُعزى من حيث الأصل العام الى ميل الطبيعة البشرية وحاجتها إلى المجتمع السياسي، لذا يمكن النظر إلى الدولة باعتبار أعلى تطور يمكن تصوره يأتي منسجما مع طبيعة الفطرة الإنسانية وحاجتها، وبعد نشوء الدولة اخذت بالتطور إلى أشكال متعددة تبعا لزيادة عدد السكان، وتنوع النظم أشكال النظم السياسية؛ ففي العصور الوسطى كان الحد الأدنى لعدد سكان الدولة بحسب رسو عشرة آلاف نسمة ؛ أما العصر الحديث فلا يمكن اعتبار هذا العدد كافيا لقيام دولة ويرجع هذا جزئياً

إلى أن الواجبات السياسية للدولة الحديثة تحتاج إلى قوة وطنية وأيدي عاملة أكبر حتى تستطيع تحقيق مستويات أعلى من التنمية والتطور,(Bluntschli , 2000; 26)

المطلب الأول: مفهوم الدولة في الفكر الغربي

تتفق الأدبيات السياسية الغربية عموما على أن مفهوم الدولة من المفاهيم التي يصعب تعريفها (Bhat &,Kafeel , 2023; 119) الا أن التعريفات المتعلقة بالدولة في الفكر الغربي تنطلق من فكرة السيادة؛ انطلاقا من أن فالشعب الذي يعيش في إقليم يتمتع بدرجة عالية من الوحدة بين الناس، قد يكون دولة. وإذا كان ذا سيادة، فهو دولة وإذا كان تحت سيطرة دولة أخرى، فهو ليس الدولة (Hay Colin and Lister, Michael , 22;9,) وفي الفكر الغربي ارتبط مفهوم الدولة بالقدرة على فرض السيادة بالقوة والاكراه وبهذا الاعتبار أصبح مفهوم الدولة يعني " المؤسسات والممارسات التي تنجح من خلالها الطبقة الحاكمة في الحفاظ على التبعية التوافقية لأولئك الذين تحكمهم"[١] ثم تطور مفهوم الدولة فأصبح يعني " مجمع مؤسسي يدعي السيادة لنفسه باعتباره السلطة السياسية العليا داخل إقليم محدد يدعي مسؤوليته عن حكمه (Pierson, 1996; 8)

وظهرت عدة تعريفات للدولة منذ زمن اليونان إذ عرفها أفلاطون، "الدولة هي نظام علاقات حيث يقوم كل فرد بأعماله الخاصة وحيث تكون مهمة الحاكم هي الحفاظ على مثل هذه العلاقات وحتى تعزيزها(Levine , 2007; 1–2)" أما جون لوك فقد أسس نظرته للدولة على أساس إرادة الفرد الذي يمتلك حقوقًا طبيعية قبل تشكيل الدولة. ووفقًا له، فإن "الواجب المقدس للدولة هو حفظ وحماية الممتلكات وحقوق الملكية لكل عضو في المجتمع حتى النقطة التي لا يلحق فيها ضرر بالآخرين على الأقل (Jayapalan, 2011; 158) أما جان جاك روسو فقد أعتبر الدولة: "الكيان العام الذي يتشكل من اتحاد جميع الأشخاص الآخرين، كان يأخذ في السابق اسم مدينة، والآن يأخذ اسم جمهورية أو هيئة سياسية؛ ويطلق عليه أعضاؤها اسم الدولة(Rousseau, , 2010; 7)

أما مكيافيلي(Machiavelli)، فقد اعتبر أن القوة التي لها سلطة على الرجال" تسمى الدولة، وفي بعض الأحيان تُستخدم الدولة لتعني النظام السياسي" بالمعنى الدقيق للكلمة، على الرغم من أن المصطلح يشير فقط إلى الأنظمة التي تستثمر السلطة العليا على أقاليم أو مجموعات سكانية معينة في مجموعة موحدة من المؤسسات القسرية في نهاية المطاف، وعلى هذا النحو نشأت الدولة في الغرب، حيث حلت محل الهياكل السياسية الأكثر انتشاراً في الإقطاع الأوروبي (Bhat &,Kafeel , 2023; 120)

واعتبر كارل ماركس الدولة "التنظيم السياسي للطبقة المهيمنة في الاقتصاد الذي يهدف إلى حماية النظام القائم واعتبار الدولة وسيلة نشأت لحماية مصالح الطبقة المالكة، وبهذا المعني تعمل الدولة كأداة للسيطرة على الطبقات أو استغلالها. على سبيل المثال، كانت القوانين التي تنظم ساعات العمل تهدف إلى الحد من الاستغلال المفرط للعمالة، وكانت متأثرة بتصاعد الحركات العمالية التي تشكل تهديدًا للمصالح الرأسمالية Debnath , 2024 ; 3)

أما في الفكر الإسلامي فقد ارتبط مفهوم الدولة عند ابن خلدون بالقوة والشوكة التي تمتلكها الدولة لدفع الافراد إلى الانقياد لسلطانها وسبب ذلك" أن الدول العامة في أولها يصعب على النفوس الانقياد لها إلا بقوة قوية من الغلب"(ابن خلدون ١٩٨٠، ١) وبهذا الاعتبار تكون الدولة عند ابن خلدون ظاهرة سياسية تتسم بالتبدل والتغير المستمر(هادي، ٢٠٠٨: ٧٩) وعند الفارابي فقد ارتبط مفهوم الدولة بالرؤى النظرية التي طرحها الفارابي حول المدنية الفاضلة إذ اعتبر الدولة كيان يقوم على الاخلاق والحق والعدل وأن الهدف من إنشاء الدولة هو الإنسان ذاته فهي دولة تتمتع بالصلاح والعدل(دينا، ٢٠٢٣: ٨٧٧) أما الماوردي فقد ارتبط مفهوم الدولة عندة بمجموعة من القواعد التي تحكم التجمع الإنساني وهذه القواعد هي دين متبع والسلطان ، والعدل الشامل والأمن والحريات(نور الدين، ٢٠١٧: ٧٠)

وفي العصر الحديث تعددت تعريفات الدولة في النظم السياسية تبعا لاختلاف وجهات النظر السياسية أو القانونية، إلا ان جميع التعريفات تشترك في العناصر أو المكونات الرئيسية للدولة انطلاقا من أن الدولة في الأساس ظاهرة سياسية وقانونية تقوم على أساس وجود مجتمع منظم مستقر على إقليم محدد بصورة دائمة ويخضع لسلطة سياسية(الليمون، ٢٠١٦: ٢٣) ،

وفي هذا السياق تُعرف الدولة بأنها" مجموعة متجانسة من الأفراد تقطن اقليما جغرافيا معينا بصفة دائمة ومستقرة ويخضعون في تنظيم شؤونهم لسلطة سياسية تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسونها" (الخطيب، ١٩٩٩: ١٦).

وبناء على التعريفات السابقة يظهر أن هناك مجموعة من الأركان لابد من توافرها حتى يطلق على التجمع الإنساني أسم الدولة وهي الأركان هي: الشعب (مجموعة الأفراد) والإقليم، والهيئة الحاكمة ذات السيادة؛ بمعنى أن الهيئة الحاكمة تتمتع باستقلال سيادي من جميع النواحي داخل إقليم الدولة وخارجها(البحري،٢٠٢٠: ٢٠٧)

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لنشوء الدولة

تعددت النظريات التي سعت لتفسير نشوء الدولة، وفيما يلي عرضا لأبرز تلك النظريات:

١- **النظريات الثيوقراطية:**

تقوم هذه النظريات على أساس ان السيادة لله وحدة، وبهذا الاعتبار تكون الدولة مؤسسة الأهمية، وهذا يتطلب ضرورة الخضوع للحكام والامتثال لأمره وعدم الاعتراض عليه(المساوي،٢٠١٧: ١٩) يندرج ضمن هذا الاتجاه ثلاث نظريات هي:

أ-**نظرية تأليه الحاكم:** تستند هذه النظرية إلى فكرة أن الحاكم ذا طبيعة إلهية وقد سادت هذه النظرية في الإمبراطوريات القديمة، وظهر شكل هذه النظرية في الدولة الفاطمية، وكان ظهورها الأخير في اليابان حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (بومدين، ٢٠١٤: ١١٦)

ب-**نظرية الحق الإلهي المباشر:** بعكس النظرية السابقة فإن هذه النظرية لا تدعي أن الحاكم إله/ ولكنه يستمد سلطته من الإله دون أن يكون للبشر دخل في اختياره فهو يُختار من قبل الإله بطريقة مباشرة (الفتلاوي، ٢٠٠٨: ١٠٠)

ج- **نظرية الحق الإلهي غير المباشر:** بموجب هذه النظرية يختار الأفراد الحاكم، ولكن هذا الاختيار يتم بمشيئة الله وعنايته، ويفسر اتباع هذه النظرية ان للدولة سيادة وسلطان وان هذا السلطان لا على أساس أن الحاكم يعين من الله مباشرة أو بأمر منه، ولكن يعتمد سلطان الحاكم على القوانين الطبيعية للازمة للنظام الاجتماعي هذه القوانين من صنع الله وليس من

صنع البشر، فالشعب هنا يختار الحاكم بعناية من الله تعالى ليتسلم هذا الشخص السلطة دون غيره(عرنوس، ٢٠١١: ٥٨٢)

٢-٢: النظرية العقدية:

يرى العديد من الباحثين أن العقد الاجتماعي هو أساس نشأة الدولة، فالأفراد بموجب هذه النظرية ابرموا عقدا اجتماعيا بينهم، وبهذا العقد انتقلت الجماعة من الحياة البدائية إلى حياة سياسية منظمة، وتعد هذه النظرية حديثة نسبيا مقارنة بالنظريات الثيوقراطية، وتقوم على أساسين رئيسيين هما:

١- حالة الطبيعة: تفترض هذه النظرية ان الافراد كانوا قبل تكوين الجماعات السياسية يعيشون في حالة طبيعية لا تعرف السيادة أو السلطة، وفي ظل هذه الحالة كان الفرد يحظى بحقوقه وحريات معينة باعتباره إنسانا، وكان القانون الحاكم هو القانون الطبيعي.

٢- العقد الاجتماعي: أدى العيش على الحالة الطبيعية الى حدوث النزاعات والحروب، الأمر الذي دعا الجماعة إلى الخروج من الحالة الطبيعية إلى حالة اكثر استقرارا من خلال إنشاء تنظيمات اجتماعية تنظم العلاقات بين الأفراد من أجل حمايتهم، ولتحقيق ذلك افترضت هذه النظرية أن الوصول إلى حالة من الاستقرار تتطلب تجاوز الآنا، والالتزام بعقد اجتماعي ينظم الحقوق والواجبات تجاه الآخرين، ولضمان استمرار ذلك يجب أن يخضع الأفراد لقادة قادرين على توجيه حياتهم الاجتماعية بما يخدم مصلحة الجماعة وحمايتها، فاتفقت جماعة على الأفراد على عقد بينهم يتم بموجبه تفويض سلطة تعلو ارادتهم بشكل طوعي دون إلزام(الوظاف، ٢٠١٩: ٤١٣)

٢. ٣ : النظريات الديمقراطية:

غالبا ما يتم التعامل مع الدول على أنها كيانات ذات سيادة؛ فالسيادة تعني أن حكومة أي إقليم يجب أن تنظم شؤنها بذاتها دون تدخل من أي قوة خارجية، فلا توجد قوة خارجية أخرى لها حق التدخل في شؤون هذه الدولة، الا أن مسألة السيادة المطلقة هي فكرة نظرية أكثر من كونها فكرة واقعية فقد وجدت العديد من الدول القوية فرصة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأقل قوة لذا أصبحت مسألة السيادة قابلة للتغير بمرور الزمن (جون درايزنك

وباتريك دنلفي ،٢٠١٣ : ٣٢) وتشترك النظريات الديمقراطية في إرجاع مصدر السيادة إلى نظريتين (الليمون، ٢٠١٦ : ٢٧):

١. **نظرية سيادة الأمة:** تقوم هذه النظرية على أساس أن السيادة في الدولة ترجع إلى فرد أو أفراد معينين بذاتهم، بل إن السيادة هي لكيان الأمة كشخص معنوي، وقد ترتب على ذلك المبادئ الأتية:

-**الأخذ بالنظام الانتخابي:** فالسيادة بهذا الاعتبار لا تتحقق لمجموع الافراد إلا عن طريق الانتخابات بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم جمهوريا كان ام ملكيا.

-**النائب ممثلا للأمة وليس لناخبيه فقط:** انطلاقا من مبدأ عن ان سيادة الامة منفصلة عن الأفراد فإن النائب في هذه الحالة يكون ممثلا عن الامة وليس عن دائرته الانتخابية.

- **الانتخاب وظيفيه وليس حق:** ينبثق عن مبدأ سيادة الامة أن الانتخاب يكون وظيفية بحيث يقتصر دور الناخب على اختيار ممثل الأمة، وعليه لا يستطيع الفرد أن يدعى ان الانتخاب حق له، لأن الامة هي التي تمنح صلاحية الانتخابات لمن هو أهلا لها، وعليه ليس من الضروري إعطاء جميع الأفراد الحق في التصويت فقد تضع الامة بناء على مبدأ السيادة بعض القيود على التصويت وتمنع بعض الأشخاص من التصويت.

٢- **السيادة للشعب:** تعرضت نظرية السيادة للأمه الى انتقادات واسعة في الفكر السياسي والدستوري، وبناء على ذلك ظهرت نظرية سيادة الشعب، وتقوم هذه النظرية على أساس أن الجماعة مكونة من مجموعة من الأفراد لا على أساس أن السيادة منفصلة عن الأفراد المكونين لها، وبناء على هذه النظرية تكون السيادة لكل فرد في الجماعة فهي تنظر إلى الأفراد ذاتهم وتجعل السيادة شركة بينهم(الخطيب، ١٩٩٩: ٤٧) .

المبحث الأول: مقومات الدولة في الفكرين السياسي الإسلامي والغربي

تقوم الدولة في الفكر الإسلامي وكذلك الغربي على عدة مقومات وسوف يتم القاء الضوء على ذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مقومات الدولة في الفكر السياسي الإسلامي

لا خلاف بين المفكرين المسلمين أن الدولة في الإسلام تختلف عن الدول التي سبقتها أو التي جاءت بعدها، بل إن نموذج الدولة الإسلامية ظل نموذجا متميزا عما سواه من الدول(القرضاوي، ٢٠١٢: ٣١) . ورغم أن الإسلام لا يعترف بالدولة الدينية بمفهومها الغربي، فالإسلام لم يفصل بين الدين والدولة كما فعلت المسيحية، بل أن الصفة الشمولية للإسلام جعلته ينظم أمور الدين والدنيا معنا تنظيما دقيقا، ومع ذلك فإن الخليفة في الإسلام لا يستمد سلطته من الله تعالى قال ابن خلدون " وقد نهى أبو بكر عنه لما دعي به وقال لست خليفة الله ولكني خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأن الاستخلاف إنما هو في حق الغائب وأما الحاضر فلا (ابن خلدون، ١٩٨٠: ٢٣٩)

فنظام الحكم في الإسلام لا يقوم على أساس النظريات التي عززت سلطة الدولة الدينية بل إن الإسلام رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا عن النبي وقد بين أبن خلدون حقيقة الخلافة في الإسلام فقال: "الخلافة نيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا فصاحب الشرع متصرف في الأمرين أما في الدين فبمقتضى التكاليف الشرعية الذي هو مأمور بتبليغها وحمل الناس عليها وأما سياسة الدنيا فبمقتضى رعايته لمصالحهم في العمران البشري(ابن خلدون، ١٩٨٠: ٢٧٢) . واكد الماوردي ذلك بقوله "الإمامة :موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وعقدها لمن يقوم بها في الأمة واجب بالإجماع (الماوردي، د.ت، ١٥)

كما أكد على ذلك ابن الأزرق بقوله عن الخلافة" راجعة إلى النيابة عن الشارع في حفظ الدين وسياسة الدنيا به ويسمى باعتبار هذه خلافة وإمامة وذلك لأن الدين هو المقصود في إيجاد الخلق لا الدنيا فقط فحملوا على حكمه دنيا وأخرى ونصب لذلك الخليفة نائبا عن صاحب الشرع (الماوردي، د.ت، ١٧) .

وقد أشار القرضاوي إلى أن الخلافة تقوم في الإسلام على ثلاثة مبادئ هي وحدة دار الإسلام فمهما تتعدد أوطانها وأقاليمها فهي دار واحدة لأمة واحدة، ووحدة المرجعية التشريعية العليا ممثلة بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ووحدة القيادة المركزية المتمثلة في الإمام أو الخليفة(القرضاوي، ٢٠١٢: ٣٤)

وتقوم الدولة في الإسلام على عدة مقومات:

أولا: السيادة للشرع والسلطة للأمة:

تركز الدولة الإسلامية على أن السيادة بمعنى الهيمنة على جميع السلطات وتوجيهها ورسم حدودها واختصاصاتها تكون للشرع الحنيف، أم السلطة فتعني إمكانية مباشرة الصلاحيات الممنوحة بموجب الشرع سواء في السياسية أو القضاء أو غيرها من شؤون الحكم (عبدالرحيم، ٢٠١٣: ٢٩).

وبناء على ذلك لا تعترف الشريعة الإسلامية بالسلطة المطلقة للحكام أو أية هيئة أخرى كما هو الحال في الكنيسة، بل إن الخليفة كأي حاكم في الإسلام ليس ممثلا للسلطة الإلهية ولا يستمد سلطانه من السيادة الإلهية وإنما هو يمثل الأمة التي اختارته ويستمد منها سلطته المحددة في المسائل التنفيذية أو القضائية(السنهوري، د.ت، ٦٩)

ثانيا: الشورى:

تعرف الشورى بأنها اجتماع أهل الحل والعقد نيابة عن الأمة على أمر للرأي فيه مجال والانتهاء الى نتيجة" (السنهوري، د.ت، ٦٩) وقد أرسى الإسلام الشورى باعتبارها قاعدة من قواعد الحكم الإسلامي بعامة والنظام السياسي على وجه الخصوص، وقد دل قوله تعالى "وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ"(الشورى، الآية ٣٨) قال القرطبي أي" تشاورهم فيما يعرض لهم، فلا يستأثر بعضهم بخبر دون بعض" (القرطبي،١٩٦٤، ج١٦: ص٣٧) . أما قوله تعالى "وشاورهم في الأمر" فهو يلزم الخليفة بأن يستشير الأمة قال الأستاذ عبد القادر عودة عن الشورى بأنها " فريضة إسلامية واجبة على الحاكمين والمحكومين، فعلى الحاكم أن يستشير في كل أمور الحكم والإدارة والسياسة والتشريع، وكل ما يتعلق بمصلحة الأفراد أو المصلحة العامة وعلى المحكومين أن يشيروا على الحاكم بما يرونه في هذه المسائل كلها، سواء استشارهم الحاكم أو لم يستشرهم" (عودة، ١٩٨١: ١٩٤). ويمتاز نظام الشورى في الإسلام بأنه له حدود لا يتعداها فهناك بعض الأحكام التي لا تخضع للشورى مثل أحكام العقائد، والأحكام القطعية وبالتالي تكون الشورى في المسائل الاجتهادية والتي لا نص فيها (القرضاوي، ٢٠٢١: ٤١). ويأتي منع الشورى هنا تحقيقا للقاعدة الفقهية " لا اجتهاد في مورد

النص" أو " لا مساغ للاجتهاد في مورد النص" والمعنى المراد بالنص هو القرآن والسنة الثابتة والإجماع، عموما (الزحيلي، ٢٠٠٦: ٤٩٩).

ثالثا: فصل السلطات:

يقوم مبدأ فصل السلطات في الإسلام على أساس الفصل بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، فمبدأ الفصل بين السلطات وخاصة فيما يتعلق بالسلطة التشريعية لأنها مستقلة عن الخليفة والدولة، أما بالنسبة للسلطة القضائية فرغم أنه يدخل ضمن اختصاصات الخليفة توليه القضاة إلا أن الفقهاء قرروا أن القضاة لا تنتهي ولايتهم بوفاة الخليفة الذي عينهم وعللوا هذا المبدأ أن القاضي يستمد ولايته من الأمة وليس الخليفة، وأن الخليفة عندما عينه كان ممثلا للأمة (السنهوري، د.ت ، ٦٥)

الرابع: تحقيق العدل:

إقامة العدل هو الغاية التي قامت عليها الدولة الإسلامية، فقد ألزم الفقهاء الحاكم بإقامة العدل بين الأفراد فيجب على الحاكم وكل من قام برعاية شؤون الأمة، وقد دلت الآيات الكريمة على أن غاية الحكم هي تحقيق العدل، لذا كان العدل من المقومات الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم سواء إطار علاقته بالمحكومين فهو واجب على الحاكم تجاه الأمة وبه– أي العدل– يتم إيصال الحقوق لأصحابها(عبدالرحيم، ٢٠١٣: ٢٩) .

المطلب الثاني: مقومات الدولة في الفكر السياسي الغربي

تطور الفكر الغربي في نظريته لطبيعة الدولة وهذا التطور انعكس على فكرة مقومات الدولة ذاتها فحتى القرن التاسع عشر كانت فكرة الدولة الدينية هي المهيمنة على الفكر الغربي، حيث استندت الدولة آنذاك إلى مجموعة من المقومات من أبرها:

أولا: أن الحكام يتم اختيارهم من قبل الله وليس للأمة أي دخل في هذه الاختيار: على الرغم من أن هذا التصور يقوم على أساس إضفاء الطبيعة الإلهية للحكام ، إلا أن الفكر الغربي لم يتفق على رؤية واحدة على أساس أن الحاكم يوصف بأنه ذا طبيعة الإلهية، حيث تطورت هذه الرؤية من فكرة الإله الذي يحكم البشر على الأرض، إلى فكرة نزع الألوهية عن الحاكم ولكنه يختار من قبل الله وبالتالي فإنه يستمد سلطته من الله مباشرة، ثم تطورت هذه الرؤية أيضا

بحيث أصبحت تنظر إلى الحاكم باعتباره يتم اختياره من قبل الله بطريقة غير مباشرة فالأفراد وأن كانوا هم الذين يختارون الحاكم إلا إنهم مسيرون في هذا الاختيار وليسوا مخيرين، حيث تسيرهم العناية الإلهية وتوجه إرادتهم لاختيار الحاكم الذي ترضاه العناية الإلهية.(الخطيب، ١٩٩٩: ٣٧) .

ويلاحظ أن النظريات المفسرة للدولة الدينية وأن اختلفت في بعض الأوجه إلا أنها تتفق جميعا على أن الحاكم واجب الطاعة ولا يمكن الخروج عليه أو مخالفته لان مصدر سلطته من الله " فالسلطة المطلقة للملك تنحدر من طبعته الإلهية، ولا يجوز للأفراد الخروج على تلك السلطة، كما لا يحق لهم مراقبة أفعال الحاكم، ما دمت سلطته مستمدة من الله مباشرة فالصفة الإلهية للحكم توفر للحكام سيطرة مطلقة على كافة المجالات (البير، ١٩٨٩: ٦٥) .

ثانيا: الخضوع التام من قبل الأمة للحاكم ما استبد أو ظلم: يرى منظرو الدولة الدينية أن من واجب الأمة الخضوع للحاكم أيا كانت القرارات التي يعتمدها أو يصدرها لأن تلك القرارات مستمدة من الله والحاكم منفذون لإرادة الله تعالى وبالتالي فإن واجب الفرد الخضوع والاستسلام وقد أكد ول ديورنت في قصة الحضارة على ذلك بالقول " أضحت سلطة الملك سلطة إلهية، لا يستطيع أحد أن يعارضها وإلا عد خارجا صراحة على الدين. وأقبل الملاك الإقطاعيون على بلاط الملك الذي أخضعهم لسلطانه، وأسبغت الكنيسة حقا إلهيا على الملوك الذين حطموا زعامتها وسلطانها في أوربا بعد ذلك الوقت"(ول ديورنت، ٢٠٠٢: ٤٣٣) .

ثالثا: أن الحاكم معصوم من المحاسبة: حظي الملك في ظل الدولة المدنية بحصانه مطلقة إذ لا يمكن لأحد أن يقوم بمحاسبته أو مسائلته لأن الحاكم مسؤول أمام الله وحده، وقد علل ول ديورنت عن ذلك بأنه "لا سلطان لا يعلوا عليه إلا سلطان الله وحده وهو أعلى من سلطان جميع ملوك الأرض. ومن حقه أن يخلع الملوك والأباطرة إذا شاء وإن عارض في ذلك رعاياهم أو منتخبوهم، ومن حقه أن يلغي قرارات الحكام الدنيويين وألا يعبأ بدساتير الدول"" (ول ديورنت، ٢٠٠٢: ٤٣٣)

وعلى الرغم من بعض نظريات الدولة الدينية أعطت الأفراد حق اختيار الحاكم إلا أن ذلك لم يكن ليمنع من تمتع الحاكم بصلاحيات مطلقة تهدر حرية المواطنين وتنتهك حقوقهم؛

لأن الجامع المشترك بين مختلف النظريات الدينية هو أن الحاكم يستمد سلطته من الله تعالى وبالتالي فإنه لا يخضع للمساءلة من قبلهم فهو مسؤول أمام الله وحدة (عروس، ٢٠١١: ٥٣٨)

رابعا: تعزيز عبودية البشر للحاكم: تمنح الدولة الدينية رجال الدين سلطة تخولهم من أن يكونوا الواسطة بين الله وخلقة، فلا يستطيع الفرد الوصول الى ملكوت الله إلا عن طريق رجال الدين، كما تمنح الدولة الدينية رجال الدين سلطة إصدار المغفرة للمخطئين، وبالتالي فإن الدولة الدينية تعزز سلطة الحاكم وسلطة رجل الدين (عبدالرحيم، ٢٠١٣: ٣٥)

ويرى الدكتور خليل عبد الكريم أن أبرز مقومات الدولة الدينية يتمثل بالآتي (عبدالكريم، ١٩٩٥: ١٣).

١-يتم اختيار رأس الدولة الدينية من قبل الله.

٢-يبقى رئيس الدولة الدينية مدى الحياة ولا يحق عزله فهو على اتصال دائم بالسماء.

٣-طاعة رئيس الدولة واجب ديني لا يجوز مخالفته بأي حال من الأحوال.

٤-الحصانة المطلقة لرئيس الدولة الدينية من المسائلة أو المحاسبة.

أما في الفكر الغربي فقد تطورت الدولة وأصبحت الديمقراطية وتعزيز الحريات الشخصية وسيادة القانون هي من ابرز شعارات الدولة الحديثة؛ حيث أطلعت تلك الدولة في العرب بأدوار مهمة خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وضمان الحريات وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفرد(بدران، ٢٠١٧: ١٠٤) . وتتجلي أبرز مقومات الدولة الحديثة في الفكر الغربي بالمقومات الآتية:

١-مبدأ الفصل بين السلطات: يقوم هذا المبدأ على أساس توزيع الوظائف داخل الدولة بين عدة هيئات تعمل تحت رقابة الدولة المركزية بحيث يمكن للسلطة المركزية التدخل لضمان حسن سير الوظيفة(الطماوي، ١٩٨٥: ٤٦٨) .

٢-الرقابة على دستورية القوانين: ويقوم هذا المبدأ على أساس سمو الدستور على غيره من قوانين الدولة، فالدستور هو القواعد العليا التي تعلو على الهيئة الحاكمة ويجب الخضوع إليها واحترامها وغياب ذلك يعني أن الدولة تحولت من دولة ديمقراطية إلى دولة بوليسية(الخطيب، ٢٠١١: ١٨٦)

٣–التداول السلمي للسلطة : ويقصد به انتقال السلطة من بين حزبين أو أكثر أو تحالفين في إطار احترام النظام القائم سواء بطريق الانتخاب أو الاستفتاء (جرو، ٢٠٢٣: ١٤٣)

٤–سمو سلطة الشعب على باقي السلطات: وينطلق هذا المبدأ من أن الشعب يحتفظ بسلطة عليا تمكنه من خلع السلطة التنفيذية من خلال السلطة التشريعية التي تمثله (بوعشرين، ٢٠١٤: ١٧) .

٥–فصل الدين عن الدولة: أدى الصراع الذي شهدته أوروبا في العصور الوسطى بين السلطة الزمنية ورجال الكنيسة، فظهر اتجاه في أوروبا ينادي بفصل الدين عن الدولة، والاستغناء عن التشريعات الدينية بقوانين يضعها العقل الإنساني دون الحاجة إلى الوصاية الدينية (عبدالهادي، وبشيوان، ٢٠٢٠: ٢٤) .

المبحث الثاني: مفهوم الدولة المدنية ومقومات الدولة المدنية في العصر الحديث

يمثل مفهوم الدولة المدنية نتاجا طبيعا لتطور الفكر السياسي الغربي وما عاناه ذلك الفكر من صراعات بين الكنيسية والسلطة السياسية، إذ يعكس هذا المفهوم مبدأين أساسيين الأول يقوم على أساس ان الدولة المدنية هي نقيض الدولة الدينية والعسكرية التي يحكمها رجال الدين والعسكرين، والثاني أن الدولة المدنية تستند إلى الإرادة الشعبية (عبدالرحيم، ٢٠١٣: ٤١) أما في الفكر الإسلامي المعاصر فقد شهد هذا الفكر تداولا لمفهوم الدولة المدنية من حيث مفهومه ومقوماته وصولا إلى أن الإسلام عرف الدولة المدنية قبل الغرب وظهرت مقوماتها في دولة الإسلام الأولى – مع تباين بين الفكرين– الإسلامي والغربي في بعض المقومات(العكش، ٢٠١٤: ٤٩).

المطلب الأول: مفهوم الدولة المدنية في العصر الحديث

تدور مختلف التعريفات لمصطلح الدولة المدنية على أساس أنها دولة المواطنة والقانون، وفي هذا السياق تم تعريفها استنادا إلى الفكر الغربي على أنها " الدولة التي تقوم على المواطنة وتعدد الأديان والمذاهب وسيادة القانون "(السهيلي، ٢٠١١: ١٦) كما تعرف على أنها" الدولة التي تستقل بشؤونها عن هيمنة الكنيسية و تضع قوانينها حسب المصالح والانتخابات ولا تخضع لتدخلات الكنيسة""(العميري، ٢٠١٧: ٢٢) كما تعرف بأنها الدولة التي يتم فيها تنظيم

المجتمع وحكمه بالتوافق بين أبنائه بعيدا عن أي سلطة أخرى سواء دينية أو غيرها أي أن العلمانية شرط أساسي في تلك الحكومات(عبدالرحيم، ٢٠١٣: ٤١) وفي الفكر الإسلامي المعاصر ثمة إشارات تدل على أن الإسلام لا يتناقض مع فكرة الدولة المدنية من حيث الأصل العام لأنه –أي الإسلام – " دين عام وشريعة شاملة تحكم كافة نواحي الحياة فمن غير المعقول أن تتصف الشريعة الإسلامية بالشمول ثم تغفل مسألة الدولة وآليات تنظيمها(القرضاوي، ١٩٩٩: ١٥)

المطلب الثاني: مقومات الدولة المدنية في العصر الحديث:

يمكن القول بان الإطار العام للدولة المدنية في الفكر الغربي لا يختلف عنه في الفكر الإسلامي إلا في بعض الجوانب فالمقومات التي هل محل توافق بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي تتجلي في الآتي:

١–**المواطنة :** تُعرف المواطنة بأنها " التعبير الأساسي عن الحق في الانتماء إلى نظام سياسي محدد إقليميًا"(Gjipali , 2018; 307) وينبثق عن مصطلح المواطنة مجموعة من الحقوق تتمثل بالحقوق المدنية المتعلقة بالحريات الفردية (الحرية الشخصية، وحرية الفكر، وحرية الدين) والحق في العدالة العادلة والمتساوية للجميع. والحقوق السياسية المتعلقة بممارسة السلطة السياسية والسيطرة عليها، والتصويت، وإنشاء الأحزاب السياسية؛ الحقوق الاجتماعية (الحقوق التي تضمن درجة من الرفاهية والسلامة من خلال خدمات الرعاية الاجتماعية والتعليم) والحقوق الثقافية (الحق في الحفاظ على الهوية الثقافية والانتماء العرقي والخلفية الدينية ونقلها إلى الأجيال اللاحقة) (, Sotirovic 2024; 2)

٢–**سيادة القانون:** ويقصد بهذه الركيزة أن الميزة الأساسية للقانون أن يكون عاما يشمل جميع المواطنين ويخدم المصلحة العامة للجميع وبهذا الاعتبار لا يكون أحد من المواطنين مستثنى من تطبيق القانون علية (بوعشرين، ٢٠١٤: ٢١)

٣–**الديمقراطية:** تمتاز الدولة المدنية بأن السيادة للشعب، فالشعب يمتلك حق اختيار الحاكم أو عزله، وللشعب أيضا اختيار نوابه بإرادة حرة ، وله سلطة مراقبة القوانين، وبهذا

الاعتبار تكون الدولة المدنية دولة ديمقراطية تضمن الحقوق السياسية للمواطنين ابتداء من اختيار الحاكم ومراقبة نشاطه في السلطة (عبدالرحيم، ٢٠١٣: ٤١) .

٤–**المجتمع المدني** : مجموعة المؤسسات غير الحكومية كالأحزاب السياسية والنقابات العمالية والنقابات المهنية والهيئات الاجتماعية التي تقوم على أساس العمل التطوعي ولا يُشترط لعضوية الفرد فيها شروط خاصة بل تشمل أفراد من خلفيات سياسية واجتماعية وثقافية يتم تنظيمها وفق شبكة من العلاقات والممارسات بين القوى الاجتماعية وتعمل باستقلال نسبي عن الدولة (معراف، ٢٠١٠: ٢٧٨) .

المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين الفكرين الإسلامي والغربي حول الدولة المدنية

من خلال ما سبق ذكره عن مفهوم الدولة المدنية ومقوماتها يظهر بشكل جلي أن ذلك المفهوم وتلك المقومات تنسج مع إلى حدا كبير مع نظرة الإسلام للدولة المدنية، والتي تقترب في بعض جوانبها مع الفكر الغربي، الا أن بعض مقومات الدولة المدنية في الفكر الغربي تختلف عنها في الفكر الإسلامي، وفما يلي عرضا لجوانب التشابه والاختلاف بين الفكرين الإسلامي والغربي حول الدولة المدنية:

أولا: أوجه التشابه بين الفكر الإسلامي والغربي حول الدولة المدنية: يمكن القول بأن مقومات الدولة المدنية والمتمثلة بالمواطنة وسيادة القانون والديمقراطية واحترام الحقوق والحريات والمجتمع المدني وفصل السلطات هي من المقومات التي تتفق في إطارها العام بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي، ويمكن أن يعزى ذلك بحسب بعض الباحثين إلى أن وثيقة المدينة المنورة قد شملت المقومات الأساسية للدولة المدنية على النحو الاتي:

١–**المواطنة** : تضمنت وثيقة المدنية المنورة تأكيدا على مبدأ المواطنة إذ نصت تلك الوثيقة على أن " المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب، ومن تبعهم، فلحق بهم، وجاهد معهم، إنهم أمة واحدة من دون الناس" كما الحقت وثيقة المدنية الطوائف الأخرى بالمؤمنين من حيث المواطنة اذ جاء فيها" وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم"(ابن هشام، ١٩٥٥: ٣٠٥)

٢- **سيادة القانون:** تضمنت وثيقة المدينة المنورة التأكيد على سيادة القانون إذ ورد في الصحيفة "وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيء، فإن مرده إلى الله عز وجل، وإلى محمد صلى الله عليه وسلم" "(ابن هشام، ١٩٥٥: ٣٠٥)

٣-**حماية الحقوق والحريات:** تضمنت وثيقة الدينة نصوصا أكدت على احترام الحرية الدينة (العقيدة والعبادة) مثل "لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم" و حق التنقل مثل " وإنه من خرج آمن، ومن قعد آمن بالمدينة""(ابن هشام، ١٩٥٥: ٣٠٥)

وحماية حق المظلوم بغض النظر عن دينه مثل "وإن النصر للمظلوم"(ابن هشام، ١٩٥٥: ٣٠٥)

وكذلك حق المساواة بين الناس بغض النظر عن جنسهم أو عرقهم أو دينهم فقد جاءت الأحاديث النبوية مؤكدة على هذا المبدأ مثل قوله صلى الله عليه وسلم " يا أيها الناس، ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي، ولا أحمر على أسود، ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى" ابن حنبل،د.ت، ج٣٨، ص٤٧٨حديث رقم (٢٣٤٨٩)

ثانيا: أوجه الاختلاف بين الفكر الإسلامي والغربي حول الدولة المدنية:

بالرغم من أوجه الشبه السابقة، ثمة أوجه للتناقض بين الفكرين الإسلامي والغربي حول الدولة المدنية والتي تتجلى بالآتي:

١- **علمانية الدولة:** تستند الدولة في الغرب الى فكرة فصل الدين عن الدولة بمعني أن الدين لا يحكم الحياة العامة والخاصة للأفراد ، فالدولة المدنية في الغرب تقوم على إقصاء الدين عن شؤون الحكم والسياسية وذلك للتخلص من سلطان الكنيسة (عبدالرحيم، ٢٠١٣:٤٣) أما في الإسلام فالأمر مختلف عنه في الغرب، فالإسلام نظام يحكم الحياة العامة والخاصة بمعنى أن الدولة المدنية في الإسلام مرجعتيها إسلامية وقد نصت وثيقة المدينة على ذلك بالقول " إنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده، فإن مرده إلى الله عز وجل، وإلى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم "(ابن هشام، ١٩٥٥: ٣٠٤) ، كما جاءت

النصوص القرآنية مؤكدة لهذا المبدأ مثل قوله تعالى " فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول" (النساء: الآية ٥٩) أي : إلى كتاب الله وسنة رسوله.

٢- **القانون** : يؤكد الفكر الغربي على أن فانون الدولة المدنية وضعي يضعه العقل البشري بناء على ما يقرره المنطق ويقبله العقل البشري دون الاعتماد على مصادر دينية (السهيلي والزنداني، ٢٠١١: ٢٣) أما في الإسلام فإن مرجعية القوانين هي الشريعة الإسلامية نظرا لشموليتها لكل نواحي الحياة العامة والخاصة " دين عام وشريعة شاملة تحكم كافة نواحي الحياة فمن غير المعقول أن تتصف الشريعة الإسلامية بالشمول ثم تغفل مسألة الدولة وآليات تنظيمها(القرضاوي، ١٩٩٩: ١٥)

الخاتمة (الاستنتاجات والتوصيات).

ظهر من خلال هذه الدراسة الآتي:

١-أن الفكر السياسي الإسلامي والغربي متفقان على أن العنصر الأساسي في مفهوم الدولة يرتكز على القوة في فرض السيادة على الأفراد داخل الإقليم، والتي عبر عنها ابن خلدون " بالشوكة" وعبر عنها منظرو الفكر الغربي بالقوة والإكراه.

٢-إن مفهوم الدولة المدنية في الفكرين الإسلامي والغربي متشبهان إلى حد كبير اذ كلاهما يعبر عن الدولة المدنية بدولة المواطنة وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات الأساسية.

٣-تتفق مقولات أغلب الباحثين الإسلاميين على أن الدولة في الإسلام دولة مدنية مرجعتيها إسلامية.

٤-تختلف الدولة المدنية في الإسلام عنها في الفكر الغربي في بعض الجوانب وفي مقدمتها فصل الدين عن الدولة (العلمانية) في حين ان الشريعة الإسلامية هي المرجعية للدولة في الإسلام.

٥-من أوجه الاختلاف الأساسية بين الفكر الإسلامي والغربي حول الدولة المدنية القانون الذي يحكم، ففي الغرب يؤكد منظرو الدولة المدنية على أن قانونها وضعي من صنع العقل البشري حسب مقتضيات المصلحة، أما في الفكر الإسلامي فإن مرجعية القوانين هي الشريعة الإسلامية.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

١-تحليل وثيقة المدينة المنورة في ضوء مقومات الدولة المدنية لبيان شكل الدولة المدنية في الإسلام.

٢-التأكيد على أن الدولة في الإسلام ليست دولة دينية كما تعكسه طروحات المفكرين الغربيين.

٣-تشجيع الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات حول الدولة المدنية في الإسلام وصولا إلى نموذج متميز في شكله ومقوماته يعكس الهوية الإسلامية بعيدا عن طروحات الغرب.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

ابن حنبل، المسند، أحاديث رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

ابن خلدون،عبد الرحمن (١٩٨٠) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر، بيروت. ج١.

ابن خلدون،عبد الرحمن (١٩٨٠) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر، بيروت.

ألبير سبول (١٩٨٩) تاريخ الثورة الفرنسية، ترجمة جورج كوسى، منشورات بحر المتوسط، بيروت.

الأنصاري، احمد (٢٠١٤) مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي: دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث والدراسات، ص١٠

البحري، حسين (٢٠٢٠) القانون الدستوري والنظم السياسية، ط١، منشورات جامعة الشام الخاصة، سوريا.

بدران ، يوسف (٢٠١٧) إشكالية الدولة الحديثة بين الفكرين السياسي الإسلامي والغربي المعاصر دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، ص١٠٤.

بودرمين، عبد الفتاح (٢٠١٤) إشكالية الدولة بين الطرح الديني والطرح المدني، مجلة الحوار الثقافي ٣(٢) ص١١٦.

بوعشرين، أحمد (٢٠١٤) مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات.

بوعشرين، أحمد (٢٠١٤) مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية.

جبرون، محمد (٢٠١٤) مفهوم الدولة الإسلامية أزمة الأسس وحتمية الحداثة، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، ص١٤–١٥.

جرو، منى وكاظم ضحى (٢٠٢٣) التداول السلمي للسلطة، مجلة أبحاث ميسان ، ١٧(٣٧)، ص١٤٣.

جون درايزنك وباتريك دنلفي (٢٠١٣) نظريات الدولة الديمقراطية، ترجمة هاشم أحمد محمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص٣٢

حفيظي، سليمة (٢٠١٤)محاضرات في منهجية وتقنيات البحث، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص٤٣.

الخطيب، نعمان أحمد(١٩٩٩) الوجيز في النظم السياسية ، دار الثقافة للنشر، ص١٦

الخطيب، نعمان أحمد(١٩٩٩) الوجيز في النظم السياسية ، دار الثقافة للنشر.

الخطيب، نعمان أحمد(١٩٩٩) الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر.

الدويك، عمار (٢٠١٦) الدولة المدنية في ضوء السياسة الشرعية رسالة ماجستير غير منشورة قسم القضاء الشرعي، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل فلسطين.

دينا عبدالله (٢٠٢٣) الفارابي ورؤيته السياسية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية العربية للبنين بدمياط،١٢ (١٢) ص٨٧٧.

الزحيلي، محمد (٢٠٠٦) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، دار الفكر، دمشق.

السعيدي محمد احمد سعيد (٢٠١٨)الدولة المدنية وموقف الإسلام منها، أكاديمية باتشاك شهير كلية الشريعة، انقرة، تركيا.

السنهوري، عبد الرزاق (د. ت).فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية، مؤسسة الرسالة ومنشورات الحلبي الحقوقية.

السنهوري، عبد الرزاق (د. ت).فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية، مؤسسة الرسالة ومنشورات الحلبي الحقوقية.

السهيلي، إسماعيل والزنداني، أحمد (٢٠١١) مقاربات في الدولة المدنية والإسلامية .. السياقات الفكرية والاستراتيجية.

السهيلي، إسماعيل والزنداني، أحمد (٢٠١١) مقاربات في الدولة المدنية والإسلامية ، السياقات الفكرية والاستراتيجية.

شلبي، محمد (١٩٩٧) المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الاقترابان، والادوات)، الجزائر، ص٧٠.

ضميرية، عثمان(٢٠٠٦) السلطات العامة في الإسلام : المفهوم والعلاقة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية، ٣(٣)، ص٢١٧.

عبد الرحيم، عصام (٢٠١٣) مقومات الدَّولة الدينيَّة والدَّولة المدَنيَّة وموقف الإسلام منها "دراسة تحليلية نقدية مقارنة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية ٢٩(١) ص٥٧.

عبد الرحيم، عصام (٢٠١٣) مقومات الدَّولة الدينيَّة والدَّولة المدَنيَّة وموقف الإسلام منها "دراسة تحليلية نقدية مقارنة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية ٢٩(١)، ص٦٢

عبد الرحيم، عصام (٢٠١٣) مقومات الدَّولة الدينيَّة والدَّولة المدَنيَّة وموقف الإسلام منها "دراسة تحليلية نقدية مقارنة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية ٢٩(١)، ص٣٥

عبدالرحيم، عصام (٢٠١٣) مقومات الدولة الدينية والدولة المدنية وموقف الإسلام منها، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات – بالإسكندرية ٨(٢٩)، ص٤١

عبدالرحيم، عصام (٢٠١٣) مقومات الدولة الدينية والدولة المدنية وموقف الإسلام منها، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات – بالإسكندرية ٨(٢٩) ص٤١

عبدالرحيم، عصام (٢٠١٣) مقومات الدولة الدينية والدولة المدنية وموقف الإسلام منها.

عبدالرحيم، عصام (٢٠١٣) مقومات الدولة الدينية والدولة المدنية وموقف الإسلام منها.

عبدالكريم، خليل (١٩٩٥) الإسلام بين الدولة الدينية والمدنية، دار سنا للطباعة والنشر.

عبدالهادي، إحسان ومحمد أمين، بشتيوان (٢٠٢٠) بناء الدولة المدنية: دراسة في الاسس والمستلزمات، مجلة الدراسات السياسية و الأمنية ٣(٦)، ص٢٤.

عرنوس، غسان (٢٠١١) القيود على السلطة في ظل النظريات الدينية (دراسة مقارنة بين النظريات الثيوقراطية والشريعة الإسلامية) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية مجلد (١٧) العدد (٣)، ص٥٣٨

عرنوس، غسان و دلة سام سليمان و الشربجي، جميلة (٢٠١١) القيود على السلطة في ظل النظريات الدينية دراسة مقارنة بين النظريات الثيوقراطية والشريعة الإسلامية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – ٢٧(٣) ٥٨٢.

العكش، محمد (٢٠١٤) الدولة المدنية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

العميري، أحمد (٢٠١٧) الدولة المدنية دراسة فقهية معاصرة، غراس للطباعة والنشر، الكويت، ط١.

عودة، عبدالقادر(١٩٨١) الإسلام وأوضاعنا السياسية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.

الفتلاوي، صباح (٢٠٠٨) نظريتا الحق الالهي والعقد الاجتماعي دراسة مقارنة، مجلة مركز دراسات الكوفة ١ (١٠) ص١٠٠.

القرضاوي، يوسف (٢٠٢١) فقه الدولة في الإسلام، دار الشروق، بيروت.

القرضاوي، يوسف (٢٠٢١) فقه الدولة في الإسلام، دار الشروق، بيروت.

القرضاوي، يوسف (٢٠٢١) فقه الدولة في الإسلام، دار الشروق، بيروت.

القرضاوي، يوسف(١٩٩٩) فقه الدولة، ص١٥.

القرطبي، محمد بن احمد الانصاري(١٩٦٤) الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، ج١٦، ص٣٧.

الكسر، محمود محمد جميل (٢٠٢٠) الدولة الدينية والدولة المدنية في المفهوم الغربي والإسلامي، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، (١٠) (١٠٧).

الليمون، عوض (٢٠١٦) الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري، دار وائل للنشر، الأردن.

الليمون، عوض (٢٠١٦) الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري، دار وائل للنشر، الأردن.

التل، مصطفى (٢٠٢١) الدولة المدنية بين الفكر السياسي الإسلامي والغربي، منشور على https://watananews.com/52416/

الماوردي، علي بن الحسن (د.ت) الأحكام السلطانية، دار الحديث – القاهرة.

محمد آمين، إحسان عبدالهادي،سعيد، بشتيوان حمة (٢٠٢٠) بناء الدولة المدنية (دراسة في الأسس والمستلزمات) مجلة الدراسات السياسية والامنية ، ٣ (٦)،

المساوي، محمد (٢٠١٧) القانون الدستوري والنظم السياسية" الجزء الأول: مدخل الى النظرية العامة للقانون الدستوري.

معراف ، إسماعيل المجتمع المدني في العالم العربي : الأدوار و الكوابح ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية ٤٧(٢) ص٢٧٨.

نبي، سربست(٢٠٢٣) مفهوم الدولة المدنية (مقاربة نقدية)،مجلة آداب الكوفة ، (٥٦) ج٢.

نور الدين، تواق (٢٠١٧) مفهوم الدولة بين الفارابي والماوردي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.

هادي، رياض(٢٠٠٨) مفهوم الدولة ونشؤها عند ابن خلدون ، مجلة العلوم السياسية، (٣٧) ص٧٩.

الوظاف، عبد العزيز(٢٠١٩) العقد الاجتماعي ونشأة الدولة دراسة تحليلية مقارنة بين الاتجاهات المختلفة لرواد هذه النظرية، مجلة الآداب ١(١٣):ص٤١٣

وِل ديورَانت (٢٠٠٢) قصة الحضارة، ترجمة: زكي نجيب محمود، دار الجيل، بيروت – لبنان.

المراجع الأجنبية

Bhat ,Kafeel (2023). Concept of State in Western Political Thought: A Study of the Views of International Journal of Multidisciplinary Approach and Studies, 10(5) p.119

Bhat, Kafeel (2023). Concept of State in Western Political Thought: A Study of the Views of International Journal of Multidisciplinary Approach and Studies, 10(5) p.120

Bluntschli ,Johann(2000) The Theory of the State, Batoche Books, Canada.P26

Debnath ,Kunal and Tanmoy Saha(2024), The Marxist Perspective of State , SSRN Electronic Journal (January 31, 2024). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4711122 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4711122 p.3

Gjipali, Dorina (2018)The evolution of the concept of citizenship, Knowledge International Journal, 23(4) p1307.

Hayة Colin and Lister, Michael (2022) The state: Theories and issues (2nd ed.) p9

Jayapalan N (2011) A comprehensive history of political thought, Atlantic Publishers and Distributers Ltd., New Delhi, 2011,, pp, p158.

Levine Andrew, Political Keywords, Blackwell Publishing Ltd. Australia, 2007, p.214 xvi. Arora N.D, Theory of State,K.K. Publications, New Delhi, 2006, pp. 1-2

Mcclelland ,J. (2020),history of Western political thought ,Taylor and Francis library, London, Newyork. , p43.

Pierson, Chis (1996) The Modern State. London: Routledge, p8.

Rousseau, Jean-Jacques(2010) The Social Contract. , Jonathan Bennett p7.

Skinner, Quentin (1989) 'The State'; in T. Ball et al (eds.) Political Innovation and Conceptual Change. Cambridge: Cambridge University Press., p.22

Sotirovic ,Vladislav (2024) Citizenship: Concept and Consequences, Center for Geostrategic Studies Belgrade, Serbia, p2.